

تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19

The development of foreign trade and trade policy in Algeria in light of the repercussions of the COVID-19 pandemic

تواقي دونية^{1*}، بودغدغ أحمد²

¹ جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات التسويقية، d.touati@univ-jijel.dz

² جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، lamrahm@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/15

تاريخ الاستلام: 2022/09/22

ملخص:

تعتبر التجارة الخارجية مجالاً مهماً في مختلف الاقتصاديات حول العالم، وهذا نظراً لدورها الكبير في ربط الاقتصاديات ببعضها البعض، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي. وقد هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد خلصت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلباً على أغلب مؤشرات التجارة الخارجية، وقد تفاعلت السياسة التجارية في الجزائر مع هذه التداعيات انطلاقاً من فرض قيود على الصادرات خاصة المواد الأساسية والمنتجات الطبية مع تحرير واردات نفس السلع لمواجهة جائحة كوفيد-19، وإعادة تقييم الاتفاقيات التجارية والتوجه إلى السوق الإفريقية. الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية، تجارة خارجية، جائحة كوفيد-19، الجزائر.

تصنيف JEL : F52، F13

Abstract:

Foreign trade is considered an important field in various economies around the world, due to its great role in linking economies to each other and enhancing economic growth opportunities. This study aimed, within a descriptive and analytical framework, to highlight the development of foreign trade and trade policy in Algeria in light of the repercussions of the Covid-19 pandemic. The study concluded that the Covid-19 pandemic negatively affected most of the indicators of foreign trade, and the trade policy in Algeria has interacted with these repercussions based on imposing restrictions on exports, especially basic materials and medical products, with the liberalization of imports of the same commodities to confront the Covid-19 pandemic, and a reassessment of Trade agreements and heading to the African market.

Keywords: policy trade, foreign trade, covid-19 pandemic, Algeria.

Jel Classification Codes: F52, F13

مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة كبيرة في مختلف دول العالم، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصاديات ببعضها البعض ومساعدتها في التطور والنمو، من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا وتصريف الإنتاج الفائض وجلب العملة الصعبة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية.

وقد زاد حجم المبادلات التجارية الدولية وفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية حيث نمت التجارة الدولية 27 ضعفا خلال الفترة (1950-2006)، متجاوزة بذلك نمو الناتج المحلي العالمي الذي قدر بثلاث مرات، وقد ارتفع حجمها من 296 مليار دولار سنة 1950 إلى 8 تريليون دولار سنة 2005، ويتأثر حجم المبادلات التجارية بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، من أبرزها الانفتاح الاقتصادي والتجاري في ظل العولمة وسيطرة الشركات العابرة للقارات، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والدورات الاقتصادية.

ولقد شهد العالم خلال العقدين الآخرين عدة أزمات وكانت الأزمة الصحية الراهنة أبرزها، حيث أثرت على أغلب الاقتصاديات حول العالم، وقد انعكس هذا التأثير على حجم المعاملات في الأسواق الدولية والسياسات التجارية المنتهجة.

اشكالية البحث:

إن الأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي أثرت بشكل كبير على مستويات العرض والطلب في الأسواق الدولية، نتيجة تراجع كل من الإنتاج والاستهلاك، مما شكل تحديا اضافيا لقطاع التجارة الخارجية والسياسات التجارية المنتهجة في الجزائر، حيث تمثل التجارة الخارجية في المتوسط 60% من الناتج المحلي الإجمالي. من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف أثرت تداعيات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين:

- الفرضية الأولى: أدت تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى تراجع كبير في مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.
- الفرضية الثانية: توجهت الجزائر نحو سياسة تجارية أكثر حمائية من أجل مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من المكانة الهامة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الجزائري، وأهمية السياسة التجارية في توجيه التجارة الخارجية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛
- إبراز تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية في الجزائر؛
- توضيح السياسات التجارية المتخذة في مواجهة آثار جائحة كوفيد-19 على قطاع التجارة الخارجية.

المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة، حيث يتم وصف تأثير الأزمة الصحية الراهنة، وعرض مختلف السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر خلال الفترات الزمنية السابقة، بالإضافة إلى تحليل تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية في ظل الأزمة الصحية وقبلها.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة مكانيا وزمنيا على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية:** تتحدد هذه الدراسة زمنيا بالألفية الثالثة على اعتبارها فترة التحرير التجاري من جهة مع التركيز على فترة جائحة كوفيد-19.

- **الحدود المكانية:** تتحدد الدراسة مكانيا بالاقتصاد الجزائري حيث يتم تحليل مؤشرات وسياسات التجارة الخارجية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (نوان، 2020): هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي إلى تحليل تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجائحة قد أثرت سلبا على سلاسل القيمة العالمية، وكشفت عن مدى ضعف سلاسل القيمة العالمية أمام الأزمات، وقد يؤدي ذلك بكبرى الشركات إلى إعادة النظر في استراتيجيات توزيع عمليات الانتاج دوليا.

- دراسة (Baldwin and J. E venett, 2020): هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي إلى توضيح تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات التجارية المتبعة، وأهمية التوجه نحو الحماية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول نحو الحماية لن يساعد في مواجهة تداعيات جائحة، وأن الحواجز التجارية الوطنية تعيق عمليات التصنيع الدولية.

- دراسة (Yessi, 2022): هدفت الدراسة ضمن منهج قياسي إلى إبراز تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية في إندونيسيا، وذلك باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة من جانفي 2017 إلى ديسمبر 2020، وقد توصلت الدراسة إلى أن أزمة جائحة كوفيد-19 قد أثرت على حجم التجارة الخارجية في أندونيسيا.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تسعى إلى إبراز تأثيرات جائحة كوفيد-19 على قطاع التجارة الخارجية والسياسة التجارية المتبعة في الجزائر.

المحور الأول: تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والتجارة العالمية

ظهر فيروس كورونا في ووهان الصينية في 31 ديسمبر 2019، وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة وأكد أن هذا الوباء يختلف عن باقي الوبئة التي مر بها العالم عبر التاريخ، التي انحصرت تفشيها في نطاق جغرافي محدود، كما أن أثار هذه الوبئة لم يكن بنفس حدة جائحة كوفيد-19 خلال فترة قصيرة (طلحة، 2020، صفحة 5). وقد بلغ عدد الإصابات في العالم 288.880.839، حالة، وعدد الوفيات 5.473.056 وفاة في نهاية ديسمبر 2021 وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الدول الأكثر تأثرا (Worldmeters, 2022).

أولاً: انعكاسات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي

ساهمت جائحة كوفيد-19 مثل أي أزمة أخرى في عدة تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، كتراجع الطلب العالمي، هبوط أسعار السلع الأساسية، تراجع تدفق رؤوس الأموال، ومن أبرز مظاهر التأثير ما يلي (صندوق النقد العربي، 2021، الصفحات 2-14):

- تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 3.3% في سنة 2020 مقابل 2.8% سنة 2019، وقد كان التراجع أكثر حدة في اقتصاديات الدول النامية، حيث تراجع بنحو 6.3% خلال عام 2020؛
- خسر الاقتصاد العالمي ما يعادل 114 مليون وظيفة عام 2020، حيث ارتفع معدل البطالة العالمي من 4.8% عام 2019 إلى 6.6% عام 2020، كما انخفض دخل العمل العالمي بنسبة 8.3%؛
- أدى التوسع في البرامج التحفيزية خلال الجائحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في الدول النامية واقتصاديات الناشئة ليلعب نحو 1143.2 مليار دولار عام 2020 مقابل حوالي 10600 مليار دولار عام 2019.
- شهدت أسواق المال العالمية تحديات كبيرة خلال الأزمة الصحية، حيث حقق مؤشر سوق المملكة المتحدة وفرنسا وهونج كونج انخفاضا بنحو 15.49%، 8.5%، 3.52% على الترتيب، واعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق المالية العربية تأثراً، حيث تراجع هذا المؤشر بـ 21.7% (طلحة، 2020، الصفحات 27-28).

إلى جانب ما سبق ثمة سمات أخرى زادت من عمق تأثير الأزمة، حيث تنطوي على صدمة كبيرة في العرض على الصعيد المحلي مع التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي، بسبب تدابير التباعد الاجتماعي، كما أن انهيار سلاسل التوريد الدولية أدت إلى نقص المدخلات الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ثانياً: انعكاسات جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية

1- أسباب تأثير التجارة العالمية بجائحة كوفيد-19: اعتبرت التجارة الخارجية قناة لانتقال الأزمة الصحية إلى الاقتصاد العالمي وهي من بين أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة وهذا نظراً للأسباب التالية:

- 1-1 **تأثر اقتصاديات الدول الكبرى:** تعتبر الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا أكثر الدول تضرراً من جائحة كوفيد-19، وتمثل هذه الاقتصاديات مجتمعة حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و65% من التصنيع العالمي وأكثر من 40% من الصادرات الصناعية، بينما تشكل أجزاء رئيسية من سلاسل القيمة العالمية، وقد أثرت الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الطلب والإنتاج في هذه الاقتصاديات (World Bank, 2020, p. 2).
- 2-1 **تراجع قطاع السياحة والنقل:** تمثل السياحة نحو 30% من صادرات الخدمات عالمياً وما يصل إلى 45% من صادرات الخدمات في البلدان النامية، ويعتبر قطاع السياحة والنقل من أكثر القطاعات تضرراً بتداعيات جائحة كوفيد-19، فبحلول ماي 2020 حظرت 113 دولة السفر من أجل احتواء الفيروس، كما انخفض عدد السياح الدوليين إلى 60% سنة 2020 مقارنة بـ 80% سنة 2019، وأكبر بـ 20 مرة مقارنة بأزمة (مركز التجارة الدولية، 2020، صفحة 3)، وفي هذا الصدد خسرت شركات النقل الجوية العربية وحدها ما يقارب 23 مليون مليار دولار من الإيرادات (صندوق النقد العربي، 2021).
- 3-1 **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في الدول النامية إلى زيادة تكاليف التجارة المسعرة بالدولار، على أساس مرجح ارتفاع الدولار أمريكي بنسبة 9.5% ما بين فيفري إلى أبريل 2020 مقابل عملات الاقتصادات الناشئة، وهو ما أدى إلى ضغوط هبوطية في التجارة الدولية (مركز التجارة الدولية، 2020، صفحة 3).

2- قنوات تأثير جائحة كوفيد -19 على التجارة العالمية: تؤدي الصدمات التي تعرضت لها سلاسل القيمة العالمية إلى مواجهة الاقتصادات الأكثر "انفتاحاً" في قطاعات التصنيع عدة صدمات نذكرها فيما يلي (Baldwin & Tomiura, 2020, p. 61):

- تعيق الاضطرابات المباشرة في الإمداد عمليات الإنتاج، حيث أثر الفيروس بشكل كبير على مركز التصنيع في العالم شرق آسيا وانتشر بسرعة في البلدان الصناعية الأخرى؛
- تؤدي عدوى سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات العرض المباشرة، حيث تجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تضرراً صعوبة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة الضرورية من الدول المتضررة بشدة؛
- تراجع مستويات الطلب بسبب تراجع مؤشرات الطلب الكلي وحالة الركود.

ويمكن إبراز قنوات تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية من جانبين:

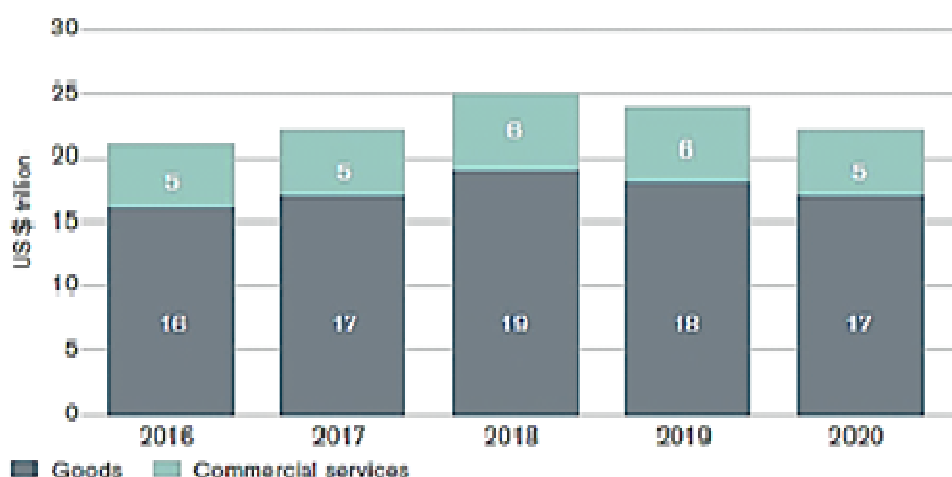
- **من ناحية الطلب:** يبرز التأثير التجاري الفوري لوباء كوفيد-19 من جهتين، من جهة فقد ساهم الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي على الإمدادات الطبية ذات الصلة بالجائحة، والتي تجاوزت مستويات الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة الواردات وارتفاع الأسعار في الوقت نفسه، وقد أدت قيود التصدير التي فرضتها الاقتصادات الكبرى التي تواجه نقصاً في عرض المنتجات الطبية إلى زيادة الأسعار، ومن جهة أخرى فإن تداعيات الجائحة ساهمت في التراجع المستمر في الطلب الكلي، من خلال قنوات انتقال مختلفة مثل (Luck & verner, 2020, pp. 9-11): انخفاض الإنفاق الأسري، وزيادة عدم اليقين في الأعمال التجارية بشأن الطلب المستقبلي الذي يحد من الاستثمار التجاري.

- **من ناحية العرض:** أصبحت محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، رأس المال) غير مستغلة بشكل كامل طيلة فترة تفشي الجائحة نتيجة للسياسات الاحترازية المتخذة مثل عمليات الجحر الصحي في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، وحالات الإصابات والوفيات. ومن جهة أخرى فإن القطاعات الرئيسية في العالم (صناعات السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية)، تتركز في الاقتصادات الناشئة كالصين واليابان، كوريا الجنوبية التي تعتبر من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انقطاع الإمدادات مما أثر على عملية الإنتاج، وهو ما أدى إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم (طلحة، 2020، الصفحات 7-9).

3- مظاهر تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية: يمكن توضيح مظاهر تأثير التجارة العالمية بجائحة كوفيد-19 من خلال ما يلي:

1-3 من حيث الحجم: بلغ حجم التجارة الدولية قيمة 22 تريليون دولار سنة 2020، حيث انخفضت بنسبة 12% مقابل سنة 2019، وقد تراجعت تجارة البضائع بنسبة 8% وتقلصت تجارة الخدمات بنسبة 21% على أساس سنوي في عام 2020، إذ تراجعت التجارة السلعية العالمية بنسبة 14.3% في الربع الثاني في سنة 2020 مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك لتدابير الاحترازية المتخذة، هذا الانكماش كان أكثر حدة من الانخفاض البالغ 10.2% المسجل خلال الأزمة المالية بين الربع الثالث من عام 2008 والربع الأول من عام 2009 (OMS, 2021, p. 79)، والشكل الموالي يوضح تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة (2016-2020).

شكل رقم (01): تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة (2016-2020)



Source: World Trade Statistical Review 2021p14

2-3 من حيث التوزيع القطاعي: يمكن إبراز تأثير جائحة كوفيد-19 على التوزيع القطاعي للمبادلات التجارية من جانبين:

- من جانب السلع: انخفضت قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة بالدولار الأمريكي بنسبة 18% على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2020، كما تراجع المنتجات الزراعية بـ 5% بدرجة أقل من المنتجات الأخرى في نفس الفترة بسبب الحاجة للإمدادات الغذائية الحيوية، لتشهد ارتفاع خلال النصف الثاني من سنة 2020، كما أظهر تقرير (الفاو) أن تجارة الأغذية العالمية أثبتت قدرتها على الصمود خلال جائحة كوفيد-19 بفضل ديناميكية البلدان النامية، حيث زادت عائدات الصادرات لهذه الدول بنسبة 4.6% في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (CNESE, 2021, p. 25)، بينما سجلت منتجات التعدين أكبر انخفاض في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 43%. والجدول الموالي يوضح تأثير كوفيد-19 على التوزيع العالمي لتجارة السلع.

جدول رقم (01): التوزيع القطاعي للسلع العالمية خلال عام 2020 (%)

الفترة	المنتجات الزراعية	المعادن	المنتجات المصنعة	اجمالي السلع
الربع الاول	0	-7	-6	-5
الربع الثاني	-5	-43	-18	-21
الربع الثالث	2	-26	-3	-6
الربع الرابع	6	-19	6	2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 23.

- من جانب الخدمات: ظلت تجارة الخدمات التجارية منخفضة خلال 2020 على الرغم من أن فئة "الخدمات التجارية الأخرى" قد تحسنت خلال الربع الرابع، في حين كان أكبر مصدر للتراجع هو قطاع السفر الذي انخفض بنسبة 81% في الربع الثاني 2020، بسبب القيود المفروضة على حركة الناس، وتراجع النقل بـ 29% في الربع الثاني 2020. والجدول الموالي يوضح تأثير جائحة كوفيد-19 على تجارة الخدمات العالمية.

جدول رقم (02): نمو تجارة الخدمات التجارية حسب الفئة خلال سنة 2020 (%)

الفترة	النقل	السفر	خدمات تجارية أخرى	خدمات السلع	الخدمات التجارية
الربع الأول	0	-23	1	-6	-6
الربع الثاني	-5	-81	-6	-20	-30
الربع الثالث	2	-86	-2	-14	-25
الربع الرابع	6	-19	2	-9	-17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية، 2021، ص: 28.

3-3 من حيث التوزيع الجغرافي: سجلت جميع المناطق حول العالم تراجع في مستويات التجارة العالمية، وقد اختلف حجم التأثير من منطقة الى أخرى، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03): تغير التوزيع الجغرافي لتجارة البضائع في العالم خلال عام 2020 (%)

المناطق	آسيا	جنوب أمريكا	أمريكا الشمالية	أوروبا	افريقيا	الشرق الأوسط
معدل التغير بالقيمة (الدولار)	-4	-12.2	-9.8	-6.6	-16	-22

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 12.

نلاحظ من خلال الجدول، أن منطقة الشرق الأوسط تعد أكبر المناطق التي تأثرت فيها المبادلات التجارية السلعية بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث تراجعت تجارة البضائع فيها بنسبة 22%، وتليها افريقيا وأمريكا الجنوبية والشمالية على التوالي بـ 16، 12.2، 9.8 %، وتعتبر منطقة آسيا الأقل تأثر بـ 4%.

4- السياسات التجارية المعتمدة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19: انتهجت أغلب دول العالم عدة سياسات وإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على مستوى التجارة الخارجية منها:

4-1 قيود التصدير: عملت العديد من الدول على تقييد الصادرات وهو ما أدى إلى نقص عالمي إضافي في المنتجات الطبية والمواد الأساسية، وقد تجاوزت القيود المفروضة معدات الوقاية الشخصية، لتشمل الأدوية والغذاء، ومن أكثر الفئات عرضة لقيود التصدير هي البلدان التي تعتمد على الواردات (Hokman & Amirudle, 2021, p. 2). في أوائل ماي 2020 كان حظر التصدير والقيود الأخرى تغطي 73% من التجارة العالمية في المنتجات المتعلقة بالفيروس (مركز التجارة الدولية ، 2020، صفحة 4)، واعتبارا من منتصف ماي 2020 فرضت 85 دولة من جميع مناطق العالم بعض أشكال القيود والحظر على صادرات المنتجات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، وقد تم رفع بعض قيود التصدير بسرعة بعد أن أدركت الحكومات تأثير الدومينو السلبي الذي يمكن أن تسببه في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية (حريد و تامين ، 2021، صفحة 10).

4-2 تحرير الواردات: استجابت العديد من الاقتصادات من خلال تحرير واردات المنتجات اللازمة لدعم النظم الصحية المحلية، من خلال تسهيل إجراءات التصديق أو التخفيضات في التعريفات، وقد طبق 105 بلد تدابير مؤقتة على الواردات المتعلقة بالفيروس معظمها تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية والغذاء، حيث قامت ثلاث أرباع البلدان المتقدمة بإلغاء أو تخفيض

التعريفات على المنتجات الطبية منذ بداية الأزمة، في حين تم ذلك في 46% من البلدان النامية و18% من البلدان أقل (مركز التجارة الدولية، 2020، صفحة 4).

3-4 مرونة سعر الصرف: عند حدوث صدمة في الطلب الخارجي قد تنخفض قيمة عملات الدول التي تبني أسعار صرف عملات مرنة بحيث تزداد تنافسية صادراتها وترتفع تكلفتها وادائها، مما يساهم في احتواء جانب من الاختلالات الخارجية، ومع انتشار جائحة كوفيد-19 اتجهت العديد من دول العالم إلى زيادة مرونة أسعار صرف عملتها للحد من ظروف السوق المضطربة وتجنب التقلبات المفرطة في سعر الصرف، وفي هذا الإطار تبنت كل من تونس، مصر، السودان، موريتانيا واليمن نظم أسعار صرف مرنة (عبد المنعم، 2020، صفحة 9).

4-4 تسهيل التجارة: تبنت بعض الدول عدة إجراءات مثل تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير واستقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة الكترونيا واتباع أفضل الممارسات العالمية واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة، وفي هذا الإطار أعد الأونكتاد خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتسيير حركة النقل في ظل الجائحة منها (الأونكتاد، 2020): ضمان الشحن المستمر، الحفاظ على استمرارية الموانئ، حماية التجارة الدولية للسلع الحرجة وتسريع التخليص الجمركي وتسيير التجارة.

المحور الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19

في هذا المحور سيتم عرض تطور السياسة التجارية في الجزائر وتحليل بضع المؤشرات لمعرفة واقع وخصائص التجارة الخارجية الجزائرية قبل بداية جائحة كوفيد-19.

أولاً: تطور السياسة التجارية في الجزائر

عرفت فترة التسعينيات تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي على النظام الاشتراكي، وتبني نظام السوق كأسلوب للتنمية، وقد برز خلال هذه الفترة اتجاه نحو التحرير التجاري تدريجيا والغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبط أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والتعليم 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد، إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لا بد أن تقوم بواسطة تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، ونتيجة للفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة تم إعادة النظر في الوضع، من خلال التعليم الحكومية رقم 625 الصادرة 28 أوت 1992، التي أعادت صياغة الترتيبات المعدة لتحرير التجارة الخارجية ولقد رسمت هذه التعليم محورين أساسيين يخص الأول مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وألويات للحصول على العملة الصعبة من وإدارة التمويل الخارجي، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن (مصراوي و يوسف، 2017، الصفحات 12-13).

وبداية من سنة 1994 باشرت إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من خلال تحرير تجارتها الدولية وفتح حدودها في وجه السلع والخدمات، رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها البنك الجزائر ثم حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليم قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كعمول رئيسي للتجارة وتجسيد مبدأ الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة (طالب، 2020، صفحة 6) ومن مظاهر تحرير التجارة الخارجية مايلي :

1- تعديل هيكل التعريفات الجمركية: بهدف تشجيع المنتج الوطني ووفقا لبرامج التعديل الهيكلي والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية تم تخفيض التعريفات الجمركية في الجزائر كما يوضحه الجدول (04).

جدول رقم (04): تعديلات التعريفات الجمركية في الجزائر (1992-2002)

السنوات	نسب الضريبة الجمركية المطبقة						المعدلات
1992	3	7	25	40	60	0	6
1996	3	7	15	25	40	50	6
1997	-	5	15	25	45	-	4
1998	3	-	15	25	45	-	4
1999	-	5	15	25	45	-	4
2001	-	5	15	25	40	-	4
2002	-	5	15	30	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية 1992-1996-1997-2002.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تعديل التعريفات الجمركية إلى غاية سنة 2002 كالتالي: 5% المواد الأولية و15% للمنتجات النصف مصنعة و30% للمنتجات التامة الصنع، وفي إطار تغيير السياسات الجمركية تضمن قانون المالية لسنة 2010 فرض ضرائب غير مباشرة على المشروبات الكحولية بـ 8000 دينار للهيكتولتر، وفرض اقتطاع قدره 5% على الربح الصافي لمستوردي وموزعي الأدوية المستوردة بالإضافة إلى تحديد قائمة بالبضائع الأجنبية التي تستفيد من إعفاء من الحقوق الجمركية لمدة 3 سنوات بداية من 2010، كما أنه تم اتخاذ إجراءات جمركية استثنائية بداية من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة (بنك الجزائر، 2012، صفحة 47) ومن بين الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 فرض حقوق جمركية 15% على أجهزة الإعلام الألي بغرض تقليص فاتورة الواردات.

2- إلغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد: في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية، إلا أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أعاد القيود الكمية إلى الواجهة، حيث فرضت قيود على إمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة بضممان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية ماعدا العقارات، وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية، من خلال الزامية تشديد الواردات عبر آلية القرض المستندي " مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطيئها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها، في حين تضمن قانون المالية 2016 فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل السيارات والاسمنت (يونس و مرغيت، 2016، صفحة 9) واستقرت الحكومة الجزائرية في بداية سنة 2018 على 851 سلعة ممنوعة من الاستيراد، لكن في فيفري سنة 2019 تم إلغاء المحظورات واستبدالها بالحق الاضافي المؤقت (DPAS) لكبح الواردات.

3- تخفيض العملة: إن الهدف الرئيسي لتخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي وتحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22% سنة 1991 ثم 40.14% سنة 1994، ثم انتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4.963 دينار جزائري إلى 17.776 دينار جزائري، وفي ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي انتقل سعر الصرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6% سنة 1994، 36% سنة 1995، 15% سنة 1996، 5.4% سنة 1997، وقد عرف الدينار في عام 2012 انخفاضا في قيمته مقابل اليورو بلغت 10%، حيث انتقل سعر الصرف من 102.08 ولكل يورو (12 جويلية 2012) ليلغ 112.32 دج (28 أكتوبر 2012) (طيبة و

رملاوي، 2019، صفحة 5)، وفي عام 2015 سمح البنك لسعر الصرف الاسمي للدينار بالتراجع بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي و3.8% مقابل اليورو (مرغيت و جليط، 2021، صفحة 14).

4- الاتفاقيات والتكتلات: سعت الجزائر إلى بناء علاقات تجارية واقتصادية دولية بهدف ترقية الصادرات منها:

- اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي وقعته الجزائر في سنة 2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، والتي تسعى من خلاله إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على غرار انشاء منطقة التجارة الحرة وتنص الاتفاقية في شقها التجاري إلى التفكيك الجمركي لمعظم الحواجز الجمركية القائمة من الاتحاد الأوروبي، ومن نتائج هذا الاتفاق ارتفاع مفرط للواردات الجزائرية بسبب غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية، حيث خسرت الجزائر ما يقارب 2.5 مليار دولار لصالح الطرف الأوروبي إلى غاية سنة 2011 (يونس و مرغيت، 2016) وظل الميزان التجاري خارج المحروقات غير متوازن مع الاتحاد الأوروبي وتكدست الخزينة العمومية خسائر من الرسوم الجمركية خلال فترة (2005-2016) بما يقدر 109 مليار دولار أمريكي، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدة تدابير حمائية سنة 2016، تمثلت في تراخيص حظر الاستيراد، فرض رسوم جمركية، مما أدى لاعتراض الطرف الأوروبي نظرا لخسارته حوالي 2.7 مليار دولار من الصادرات الأوروبية نحو الجزائر (مزاهدية، 2021، صفحة 30).

- تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل في 31 ديسمبر 2008، وهذا بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة حيث بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 01 جانفي 2009. ومع توجه الحكومة الجزائرية لكبح الواردات وتشجيع المنتج المحلي، أعلنت عن قائمة سلبية بمنتجات تستوردها من المنطقة العربية للتبادل الحر فرضت بموجبها تعريفات جمركية بداية من جانفي 2016 وهي قائمة تشمل 1141 منتج ضمن المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات من الصناعات الغذائية والزراعية والآلات الإلكترونية المنزلية، وهنا الجزائر لم تلتزم بالموافقة القبلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (حجارة، 2016، صفحة 16).

- اتفاق منطقة التبادل الحر الإفريقية تم التوقيع من قبل الجزائر في أوائل سنة 2018، وتم التصديق عليها في نهاية سنة 2019 من قبل رئيس الجمهورية، هذه المنطقة تهدف إلى خلق سوق موحدة للسلع والخدمات لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية.

- لم تنضم الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ولقد مرت المفاوضات بعدة دورات كان آخرها مارس 2014 وعموما يبقى التفكيك الجمركي شرطا ضروريا لانضمام، في حين تبقى الجزائر تمارس تدابير حمائية مثل فرض الحق الاضافي المؤقت (DFAE, 2021, p. 6). في ظل ضعف فعالية منافسة المؤسسات الجزائرية.

ومن أهم الاصلاحات التي رافقت إجراءات تحرير التجارة الخارجية استحداث مؤسسات جديدة تعمل على ترقية

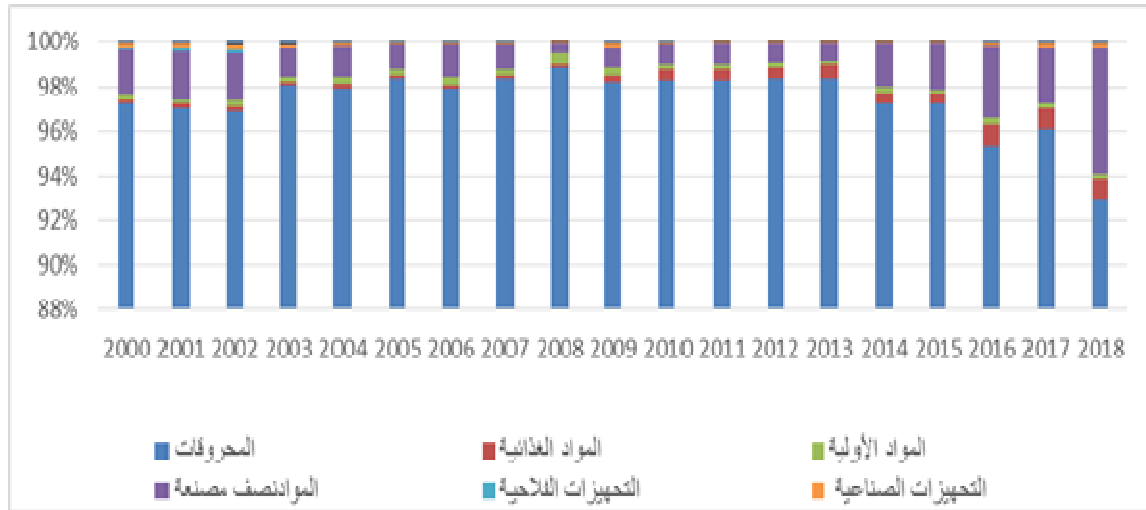
الصادرات خارج المحروقات تمثلت في: CAGEX-SAFAX-CASI-PROMEX.

ثانيا: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2019)

في هذا العنصر يتم تحليل تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19

1- الصادرات: أبرزت تقارير البنك المركزي الجزائري أن حصيلة الصادرات في الجزائر تطورت بشكل كبير ومستمر خلال الفترة 2001-2008 حيث ارتفعت من 19.09 مليار دولار إلى 78.58 مليار دولار ويعود في الأساس إلى زيادة حصيلة صادرات المحروقات، والتي ارتفعت من 18.53 مليار دولار سنة 2001 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، غير أن هذه الزيادة المهمة في قيمة الصادرات لا ترجع سوى للارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، وسجلت انخفاضا ملحوظ بداية سنة 2014 حيث تراجعت من 61.172 مليار دولار أمريكي إلى 35.138 مليار دولار ثم 29.66 مليار سنة 2016 أي بمقدار 31.51 ما يمثل 50% من قيمتها، ويعود ذلك لانخفاض صادرات المحروقات بسبب الصدمة النفطية نهاية سنة 2014. والشكل التالي يوضح تركيبة الصادرات الجزائرية قبل جائحة كوفيد-19.

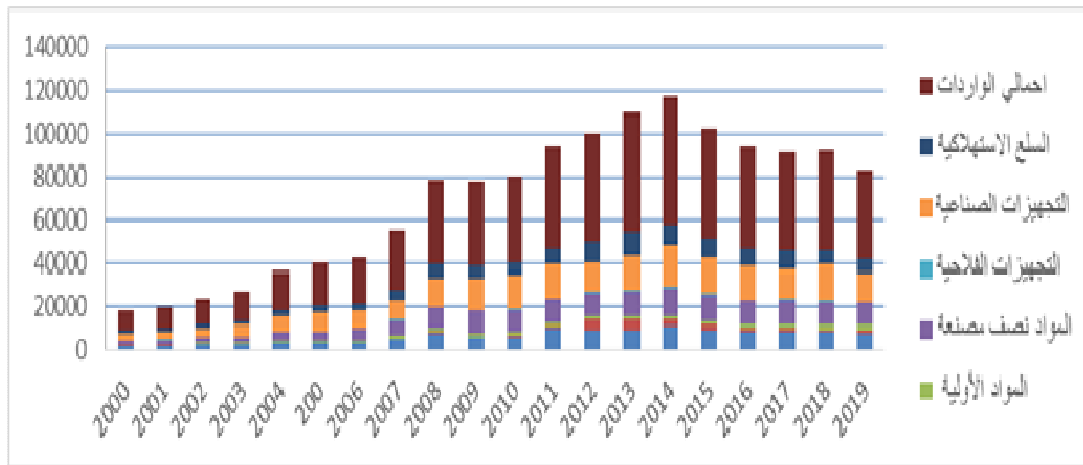
شكل رقم (02): التوزيع الهيكلي للمصادر في الجزائر (2000-2019) (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2018.

2- الواردات: عرفت الواردات خلال بداية الألفية الثالثة ارتفاعا ملحوظا باستثناء بعض السنوات أين سجلت انخفاضا، حيث سجلت تراجعا خلال سنة 2009 بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية، كما سجلت الواردات انخفاضا بداية من الأزمة النفطية سنة 2014، حيث عرفت أسعار المحروقات انخفاضا شديدا، حيث قدرت الواردات بـ 49.44 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ 59.67 مليار دولار أمريكي سنة 2014 أي بمقدار انخفاض 10.23 بالمائة، ويظل معدل نمو مفرط للواردات بسبب سياسة الانفتاح، برامج الإنعاش الاقتصادي والإتفاقيات التجارية، أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في الارتفاع المستمر في فاتورة الواردات فتمثلت في تشكيلة السلع التالية: التجهيزات الصناعية والمواد المصنعة والمواد الغذائية والتي احتلت المراتب الأولى خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (03): التوزيع الهيكلي للواردات في الجزائر للفترة من (2000-2019) (مليون دولار)



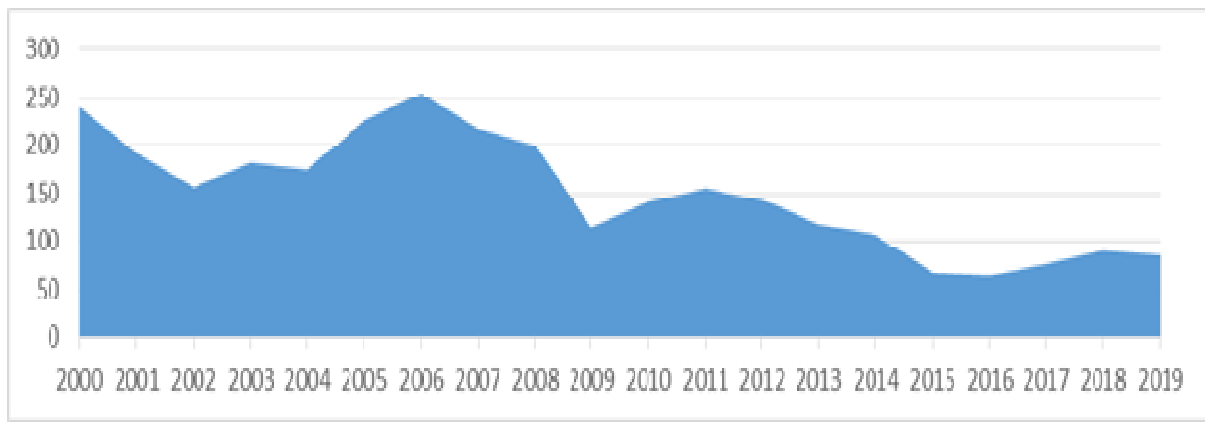
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONC).

3- الميزان التجاري: أوضحت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات أن رصيد الميزان التجاري شهد ارتفاع متواصل بداية من سنة 2000 باستثناء سنة 2001 و2003، سجل أعلى قيمة بفائض قدره 40.60 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وأدنى قيمة قدرت في حدود 8 مليار دولار بسبب انخفاض عائدات الصادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعار المحروقات خلال الأزمة العالمية الاقتصادية وما سببته من ركود عالمي، لكنه ارتفع السنوات الموالية نتيجة التعافي وتحسن أسعار المحروقات، ليسجل أول عجز بعد 18

سنة من الفوائض المتتالية بفعل الصدمة النفطية التي كانت أثارها حادة على الاقتصاد الجزائري حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض قدره 0.46 دولار سنة 2014 إلى عجز قدره 20.13 مليار دولار سنة 2016، تقلص العجز في عام 2017 إلى 14.2 مليار دولار أمريكي مع انتعاش صادرات النفط وانخفاض الواردات بسبب إجراءات كبح الواردات لينخفض سنة 2019 إلى 6.7 مليار دولار أمريكي.

4- معدل التغطية: يعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات فإذا زاد هذا المؤشر عن 100% فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة فائض أما إذا قل عن 100% فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة عجز، أين عرف فترات من الارتفاع الانخفاض خلال فترة الدراسة والتي ترجع في الأساس إلى تغيرات أسعار المحروقات، حيث بلغ أعلى نسبة سنة 2006 بمعدل قدر بـ 255% وأدنى نسبة سنة 2016، والشكل الموالي يوضح تطور معدل التغطية في الجزائر (2000-2019).

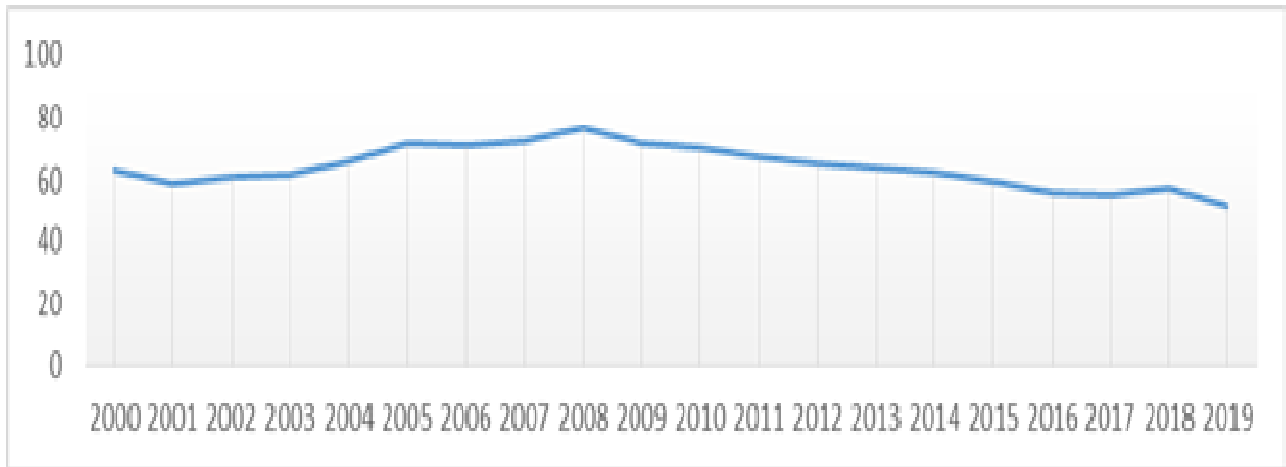
شكل رقم (04): تطور معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONC)

5- مؤشر درجة الانفتاح التجاري: يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف البلد على العالم الخارجي، ومدى ارتباطه. أين عرف تذبذب خلال فترة الدراسة بمتوسط يقارب 60%، مما يدل أن الجزائر منفتحة على العالم الخارج ، وهذا يجعلها عرضة للصدمات الخارجية في ظل غياب التنويع الاقتصادي. وقد سجل هذا المؤشر أعلى نسبة 77% سنة 2008 . والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر (2000-2019).

شكل رقم (05): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

المحور الثالث: تداعيات جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر

انتشرت جائحة كوفيد-19 في الجزائر كباقي دول العالم حيث سجلت أول حالة جائحة كوفيد-19 في 25 فيفري 2020 لمواطن إيطالي يعمل في جنوب البلاد، وحتى 31 ديسمبر 2021، سُجل في الجزائر 218432 حالة و الوفيات 6276 وفاة (Worldmeters, 2022).

أولا: تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري

لم تكن الجزائر بعيدة عن تداعيات جائحة كوفيد-19 التي لازلت تلقي بضلالها على الاقتصاد العالمي وشهدت مختلف المؤشرات الاقتصادية تراجعاً (DFAE, 2021, pp. 1-4):

- ✓ كان لوباء كوفيد-19 تأثير قوي على الجزائر في عام 2020، ولا سيما مع انخفاض أسعار النفط الذي أغرق الاقتصاد الجزائري في حالة الركود، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.2% في عام 2020، بعد نمو ضئيل بنسبة 0.0% في عام 2019؛
- ✓ بلغ التضخم 2.4% خلال سنة 2020 مقارنة بـ 2% في عام 2019؛
- ✓ ارتفعت نسبة البطالة من 11.4% سنة 2019 إلى 14.3% سنة 2020 نتيجة للتدابير الاحترازية؛
- ✓ تضاعف عجز الموازنة بأكثر من الضعف في عام 2020 إلى 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 2019، وهذا نظراً لانخفاض عائدات الهيدروكربونات؛
- ✓ انخفاض احتياطات النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 179 مليار دولار أمريكي في عام 2014؛
- ✓ بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 33.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 19.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010، ويقدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بنحو 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019 (CNESE, 2021, p. 30).

ثانيا: انعكاسات جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية في الجزائر

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولم يكن الاقتصاد الجزائري استثناء من ذلك، حيث تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالجائحة بشكل كبير. والجدول الموالي يوضح تأثيرات جائحة كوفيد-19 على بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.

جدول رقم (05): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19

السنة	2019	2020	نسبة التراجع %
الصادرات (مليار دولار)	35.82	23.8	33.5
الواردات (مليار دولار)	41.93	34.4	18
الميزان التجاري (مليار دولار)	-6.71	-10.6	-
معدل التغطية %	85	69.19	-
معدل الافتتاح التجاري %	52	45	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي.

1- **الصادرات:** بلغ إجمالي الصادرات 23.8 مليار دولار في 2020 مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بانخفاض محسوس قدر بـ 33.5%، و تمكنت بعض القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية مثل البلاستيك والتعبئة والإسمنت والورق والمنتجات الغذائية والتمور من الحفاظ على أنشطتها التصديرية في عام 2020، ومن ناحية أخرى شهدت الجزائر، خلال الربع الأول من عام 2021، انتعاشًا بنسبة 64.56% من الصادرات غير الهيدروكربونية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، تمثل 10.54% من إجمالي قيمة الصادرات، وقد برهنت مرة أخرى جائحة كوفيد-19 كنوع آخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.

2- **الواردات:** تراحت قيمة الواردات من 41.93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 34.4 مليار دولار سنة 2020 أي بانخفاض يقدر بـ 18% بسبب تدابير الاحتراز و العزل، أما بالنسبة للواردات التي شهدت الانخفاض فتمثلت في التجهيزات الزراعية بنسبة 55%، الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 36.27%، سلع التجهيزات الصناعية 30.64%، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

3- **الميزان التجاري:** اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 ليلبلغ 10.6 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 6.7 مليار دولار خلال سنة 2019 بسبب الركود الاقتصادي نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة، مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي تراجع كل من الصادرات والواردات، وهذا ما أكدته تراجع معدل التغطية من 85% سنة 2019 إلى 69.19% سنة 2020.

4- **مؤشر الانفتاح التجاري:** تراجع معدل الانفتاح التجاري من 52% سنة 2019 إلى 45% سنة 2020 بسبب تراجع كل من الصادرات والواردات نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة خلال الأزمة الصحية.

5- **التوزيع الجغرافي:** ظلت دول الاتحاد الأوروبي ككل تشكل الشريك التجاري الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الطفيف المسجل، حيث تمثل ما نسبته 48.45% من الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات مع هذه الدول، فهي تمثل 56.76% سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، وقد سجلت الواردات من دول أوروبا تراجعًا بنسبة 17.70% وينطبق الأمر نفسه على صادرات الجزائر، وتأني الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث تشكل ما نسبته 32.73% من الواردات من الجزائر و 28.7% من الصادرات إلى هذه البلدان، وهذا على عكس سنة 2019 أين سجلت الصادرات إلى هذه المجموعة انخفاضًا ملحوظًا من 9.2 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار. كما سجلت واردات الجزائر من هذه الدول انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 23.5% من 14.7 مليار دولار إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، لا تزال الصين المورد الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الحاد للواردات منها في عام 2020 إلى 24.5%، وتبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الجغرافية الأخرى أمريكا وأفريقيا بنسب ضئيلة وقد انخفضت قيمتها الإجمالية بنسبة 24.11% مقارنة بسنة 2019 وعلى العموم انخفضت القيمة الإجمالية للتبادلات التجارية مع دول أمريكا بنسبة 27.67% مقارنة بسنة 2019 مع تراجع طفيف في قيمة المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية بنسبة 13% مقارنة بسنة 2019، أي ما يعادل انخفاضًا قيمته 456.26 مليون دولار أمريكي (وزارة المالية، مديرية الدراسات والاستشراف، 2021).

ثالثًا: السياسات التجارية المنتهجة خلال جائحة كوفيد-19

فرضت جائحة كوفيد-19 على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات التجارية منها:

✓ اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجًا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، كما تم تسهيل إجراءات استيراد المواد الطبية والغذاء وفقًا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 5 ماي سنة 2020؛

✓ الاعلان عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10 مليار دولار أمريكي (6% بالنسبة للنتائج الإجمالية) من خلال منع استيراد المحاصيل الزراعية موسم الحصاد، تحسين المنتجات الخاضعة للضريبة الوقائية الإضافية و تطوير ملف وطني رقمي

للمنتجات المصنوعة في الجزائر، وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار، ووقعت شركة سوناطراك الجزائرية و"ناتيرجي" الإسبانية اتفاقية جديدة لتصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإسبانية لمدة 10 أعوام، ومع شركة "إيني" الإيطالية 3 اتفاقيات لتحديد عقد تصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإيطالية حتى عام 2049؛

✓ سطرت الحكومة هدف رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايين دولار، وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية لسنة 2021 الاعفاء "الدائم" من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات تصدير السلع والخدمات "المدة للعملة الصعبة" التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، وإعفاء مصدري الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة من الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى إجراء جمركي متمثل في تحرير السلع الموجهة للتصدير في حالة وقوع نزاع بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك (CNESE, 2021, p. 36)؛

✓ إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري، والتوجه نحو السوق الإفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أوائل (DFAE, 2021, p. 6)؛

✓ التخفيضات المتتالية للعملة المحلية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث سمح بنك الجزائر بتخفيض سعر الصرف الاسمي، منذ بداية شهر مارس 2020، تم تداول أزواج دينار/يورو، الدينار/ الدولار عند 133 و119. مقابل 139 و128 في أبريل، بتخفيض الدينار بنسبة 4% و7%. وبذلك وصل الدينار إلى أدنى مستوى تاريخي له مسجلا انخفاضا أكبر بكثير من ذلك الذي وقعته الحكومة في قانون المالية لعام 2020 بسعر 123 الدينار للدولار (مزايدة، 2021، صفحة 61)؛

✓ نصت المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على التراخيص باستيراد السيارات السياحية التي تقل عن ثلاث سنوات للمواطنين الخواص المقيمين، مرة واحدة كل ثلاث سنوات بواسطة عملتهم الخاصة المدونة بأرصدة حساباتهم بالعملة الأجنبية التي تم فتحها بالجزائر مع دفع جميع الحقوق والرسوم.

الخاتمة:

أدت جائحة كوفيد-19 إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، حيث تأثرت مختلف القطاعات نتيجة تراجع مستويات الطلب والعرض بفعل سياسات الإغلاق، حيث انخفض الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم، وتعتبر التجارة الخارجية قناة لانتقال الأزمة الصحية إلى الاقتصاد العالمي وتأثرت نتيجة تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال.

النتائج: ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- اتسع عجز الميزان التجاري بالجزائر بسبب تراجع الصادرات والواردات على إثر تدابير الإغلاق وتراجع أسعار المحروقات، وقد برهنت جائحة كوفيد-19 كنوع آخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع الصادرات الجزائرية وارتباطها بالمحروقات، مما يعرض الاقتصاد الجزائري لهزات دورية عنيفة في ظل تجدد الصدمات الخارجية، وغياب التنوع في هيكل الصادرات وطبيعة الشركاء التجاريين؛

- يتسم الاقتصاد الوطني بمعدل انكشاف تجاري عالي نسبيا على العالم الخارجي، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق الدولية، وقد تراجع هذا المعدل خلال أزمة كوفيد-19 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت بشكل كبير على مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر؛

- تميزت السياسة التجارية في الجزائرية بإجراءات عشوائية غير منظمة خاضعة للظروف والوقائع الاقتصادية يغلب عليها الطابع الحمائي؛
- شكلت السياسة التجارية إحدى السياسات التي لجأت إليها الجزائر للحد من تداعيات الجائحة، حيث تم تخفيض الحواجز التي تعيق استيراد المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، فيما فرضت قيودا على الصادرات من هذه السلع، وكان الدافع وراء المزيغ من تسير الاستيراد والضوابط على التصدير توفير أكبر قدر ممكن من الإمدادات الحيوية في الأسواق المحلية؛
- في ظل ضعف حصيلة الصادرات غير النفطية واتساع فجوة الواردات تواصل سياسة تخفيض العملة المحلية عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف، لعدم تحقق شرط مارشال لينر وعدم مرونة الجهاز الانتاجي.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية و التوجه نحو السوق الإفريقية وهذا ما يشهد نسبية صحة الفرضية الثانية.
- **التوصيات:** من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن التوصية بما يلي:
- تعزيز وتفعيل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول المحيطة بها والاهتمام بالقطاعات غير النفطية التي تخدم التنمية الاقتصادية، بالأخص التجارة العربية البينية الزراعية والخدماتية؛
- يتعين وجود كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية تدعم ظهور اقتصاد متنوع بقيادة القطاع الخاص ونحو من الاعتماد على النفط والغاز، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز غير جمركية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، الرقمنة، تطوير نسيج الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما في إطار مناطق التجارة الحرة وتعزيز القطاعات الاستراتيجية، تشجيع التجارة الإلكترونية؛
- ضرورة التوجه نحو أليات الابتكار والذكاء الاصطناعي، تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. دليّة طالب. (2020). أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 3(العدد 2)، 43-60.
2. بنك الجزائر. (2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2011. الجزائر.
3. صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
4. مركز التجارة الدولية. (2020). كوفيد-19: الاغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة. مكنزي أندكومباني.
5. الأونكتاد. (2020). كوفيد-19-خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتسير حركة النقل في ظل الجائحة.
6. الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي.
7. رامي حريد، و عبد الكريم تامين. (2021). دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي. مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6(العدد 11)، 52-69.
8. ربيحة حجارة. (2016). وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 7(العدد 2)، 341-363.
9. رفيق مزاهدية. (2021). قراءة في تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009-2020 تحليل استراتيجي للقيود والخيارات. ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري. جامعة باتنة 1، 351-421.
10. عبد الحميد مرغيت، الطاهر حليط. (2021). سعر الصرف كأداة للامتصاص الصدمات الخارجية في الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر(2014-2019). ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري. جامعة باتنة 1، 332-350.
11. عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملوي. (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5(العدد 1)، 54-73.
12. مراد يونس، عبد الحميد مرغيت. (2016). مستقبل الانفتاح التجاري في ضوء النمو المفرط للواردات. ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول موضوع: "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري. جامعة جيجل.
13. منيرة مصراوي، و رشيد يوسف. (2017). واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر. مجلة بواذكس، المجلد 7، الصفحات 137-157.
14. هبة عبد المنعم. (2020). حيز السياسات المتاحة لدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربي. صندوق النقد العربي.
15. وزارة المالية، مديرية الدراسات والاستشراف. (2021). مديرية الدراسات والاستشراف. احصاءات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2020.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

16. CNESE. (2021). conseil national économique social et environnemental. Algérie.
17. Baldwin, R., & Tomiura, E. (2020). **Thinking ahead about the trade impact of Covid -19**. CEPR Press.
18. DFAE. (2021). Département fédéral des affaires étrangères. **Rapport économique**.
19. Hokman, B., & Amirudle, S. (2021). **covid-19 Public procurement Regiems and trade policy**. World Bank group.
20. Luck, C., & verner. (2020). **Pandemics Depress the Economy,public Health Inteventions DONOT: Evidence from the 1918**.
21. OMS. (2021). **le covid et le comerce mondial**.
22. World Bank. (2020). **COVID-19 and Trade in SSA: world bank**.
23. Worldmeters. (2022). **Covid-19 coronavirus pandemic**. Récupéré sur <https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries>